IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563 x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر الفكري والثقافي الدولي الرابع - جامعة واسط - 8 نيسان 2025

توجه العقوبة (النفعية - الجزائية) لدى رجال المرور

عميد المرور الحقوقي خالد مطلب شناوة اللامي

انتساب الباحث
[1] مديرية مرور محافظة واسط، العراق، واسط، 52000

[1] khaldallami77@gmail.com

[1] المؤلف المراسل

معلومات البحث
تأريخ النشر : شباط 2026

المستخلص
بحثت دراسات سابقة في تطبيق العقوبات، إلا أن أسباب معاقبة الآخرين لم تحظ بالاهتمام الكافي. تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن ميول الأفراد في توجيه العقوبات، حيث يميز بين نوعين: التوجه الجزائي والتوجه النفعي، وأثرهما في الحد من الأفعال غير المرغوبة بالمجتمع. اختير رجال المرور عينة للبحث كونهم يملكون صلاحية إصدار العقوبات بعدالة.
استهدف البحث التعرف على:
1- توجه العقوبة بنوعيه (الجزائي والنفعي) لدى رجال المرور.
2- الفروق الفردية في التوجه وفقاً للرتبة (ضابط، مفوض)، التحصيل الدراسي (متوسطة، إعدادية، بكالوريوس فأعلى)، وسنوات الخدمة (1–10، 11–20، 21 فأكثر).
اعتمد الباحث مقياس توجه العقوبة لياماموتو (2014) المبني على نظرية العزو لوينر (2006)، بصيغته النهائية من 20 فقرة موزعة على بعدي العقوبة الجزائية والنفعية، بخماسية استجابات (موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة). تكونت العينة من (300) رجل مرور بمحافظة واسط (91 ضابطاً و209 مفوضين). بلغت معاملات الثبات للمقياس بطريقة إعادة الاختبار (0.82 للنفعية، 0.79 للجزائية) وبطريقة ألفا كرونباخ (0.70 للنفعية، 0.68 للجزائية).
أظهرت النتائج:
1- أفراد العينة يمتلكون توجهي العقوبة (الجزائي والنفعي) بمستوى مرتفع.
2- التوجه السائد هو الجزائي مقارنة بالنفعي.
3- وُجد فرق دال في التوجه الجزائي تبعاً للرتبة لصالح الضباط، وعدم وجود فروق تبعاً لسنوات الخدمة. كما ظهر فرق دال في التوجه الجزائي تبعاً للتحصيل الدراسي.

الكلمات المفتاحية: توجه العقوبة (النفعية، الجزائية)، رجال المرور

Affiliation of Author
[1] Traffic Directorate Wasit Governorate, Iraq, Wasit, 52000

[1] khaldallami77@gmail.com

[1] Corresponding Author

Paper Info.
Published: Feb. 2026

Punishment Orientation (utilitarian - penal) shall be directed to traffic officers

Dean of Human Rights Khalid Mutlaq Shanawa Al-Lami [1]

Abstract
Previous studies have examined the application of punishments; however, the reasons that drive individuals to punish others have not received sufficient attention. This study aims to explore individuals' tendencies in directing punishments, distinguishing between two orientations: retributive and utilitarian, and their impact on reducing undesirable behaviors in society. Traffic police officers were chosen as the study sample since they have the authority to impose punishments fairly.
The research aimed to identify:
The orientation of punishment (retributive and utilitarian) among traffic police officers.
Individual differences in punishment orientation according to rank (officer, commissioner), educational level (secondary, high school, bachelor's and above), and years of service (1–10, 11–20, 21 and above).
The researcher adopted Yamamoto's (2014) Punishment Orientation Scale, based on Weiner's (2006) attribution theory of motivation and emotion. The final version contained 20 items classified into retributive and utilitarian orientations, with five response options (strongly agree – agree – neutral – disagree – strongly disagree). The sample consisted of 300 traffic officers from Wasit Province (91 officers and 209 commissioners). Reliability coefficients by test–retest were 0.82 (utilitarian) and 0.79 (retributive), while Cronbach's alpha reached 0.70 (utilitarian) and 0.68 (retributive).
The findings revealed that:
The sample showed high levels of both retributive and utilitarian orientations.

The dominant orientation was retributive compared to utilitarian.
A significant difference was found in retributive orientation according to rank, favoring officers, while no significant differences appeared regarding years of service. A significant difference was also found in retributive orientation according to educational leve

Keywords: Punishment approach (utilitarian - penal) - traffic police

المقدمة

تُعد العقوبة من أهم الوسائل الاجتماعية والقانونية التي يلجأ إليها الأفراد والمؤسسات للحد من السلوكيات غير المرغوبة وضبط النظام في المجتمع[ ]. وقد أولت الدراسات النفسية والاجتماعية اهتماماً بكيفية تطبيق العقوبات وأشكالها، إلا أن الدوافع والاتجاهات الكامنة وراء إصدارها لم تُبحث بالقدر الكافي [1] فالعقوبة ليست مجرد إجراء إداري أو قانوني، بل هي انعكاس لموقف الفرد من السلوك المنحرف ودوره في الحفاظ على النظام العام[ ] يشير الأدب النفسي والاجتماعي إلى وجود توجهين رئيسيين للعقوبة، هما: التوجه الجزائي الذي يركز على معاقبة المخطئ جزاءً لفعلته بغض النظر عن النتائج المستقبلية، والتوجه النفعي الذي ينظر إلى العقوبة بوصفها وسيلة لتحقيق مصلحة عامة، كمنع التكرار أو إصلاح السلوك. ويُتوقع أن يختلف الأفراد في تبنيهم لهذين التوجهين تبعاً لعوامل شخصية واجتماعية ومهنية [2]. يُعد رجال المرور نموذجاً مهنياً مهماً لدراسة توجه العقوبة، إذ تقع على عاتقهم مسؤولية مباشرة في فرض العقوبات على المخالفين في الميدان، بما يتطلبه ذلك من عدالة وموضوعية[ ]. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في التعرف على مستوى التوجهين (الجزائي والنفعي) لدى رجال المرور، ورصد الفروق الفردية تبعاً لمتغيرات الرتبة والتحصيل الدراسي وسنوات الخدمة[ ]. إن الكشف عن هذه التوجهات يسهم في فهم أعمق لكيفية تعامل رجال المرور مع المخالفات، ويدعم تطوير سياسات تدريبية وإجرائية تعزز التوازن بين العدالة والردع وتحقيق المصلحة العامة [3] من هذا المنطلق، تكتسب الدراسة الحالية أهميتها في الكشف عن مستوى توجه العقوبة (الجزائي والنفعي) لدى رجال المرور، والتعرف على الفروق الفردية التي قد تنشأ تبعاً لعوامل مهنية وتعليمية وخبرات عملية مختلفة. إن هذا الفهم لا يسهم فقط في توضيح البنية النفسية والاجتماعية لمنفذي القانون، بل يفتح المجال أمام تطوير برامج تدريبية وإدارية توازن بين تحقيق العدالة والمحافظة على المصلحة العامة.

مشكلـــة البحث

إن مواجهة مشكلات حوادث المرور والمتمثلة بتلك القرارات الصادرة من ضباط شرطة المرور، ما هي الا طرق وأساليب وقائية يتم اتخاذها بعد تفكير وتأني طويل والناتجة من خبرتهم المهنية كونهم ضباط شرطة، كما انها خبرات مبنية على أسس علمية قائمة على تظافر مختلف الجهود والتخصصات المرورية، لذا تقتضي هذه القرارات عند اتخاذها، الحصول على الحقائق والمعلومات السليمة المتعلقة بالمشكلة، وهذه البيانات يمكن الحصول عليها من المصادر الرسمية لمديريات الامن المرورية من اجل اختيار البدائل المناسبة لوضع الحلول لعلاجها او لأجل التخفيف والوقاية منها [4] تكمن مشكلة البحث حول دراسة توجه العقوبة لدى رجال المرور في مديرية مرور محافظة واسط بحق مخالفين للقواعد والانظمة ودراستها من الجانب النفسي، إذ تُعد العقوبة جزءاً اساسياً من التفاعل الاجتماعي وهذا ما اكدهُ إن فرض العقوبة على الأفراد المخالفين له عواقب وخيمة كأن تكون على سبيل المثال لا للحصر السجن مدى الحياة أو الغرامة المالية ..الخ ، ولهذا نجد أن علماء السلوك قد بحثوا في كيفية تلقي العقوبة لأفعال معينة فالبحث حول توجه العقوبة هنا هل تتناسب مع الأفعال المخالفين أم لا؟ وهل تتناسب توجه العقوبة لتصحيح خطأ ما بغض النظر عن اي امر اخر ؟ وللجواب على السؤال أشاركورستما وديرلي[5]؛إن القصاص والنفعية، وأوجه التشابه بينهما، والاختلافات، وفق مبادئ إصدار الأحكام من حيث صلتها بالأهداف العقابية حسب الموقف والسمات الشخصية وتوجيه العقوبة الجزائية على أنها الميل إلى البحث عن عقوبة متناسبة لغرض تصحيح خطأ بغض النظر عن فائدة العقوبة. [6]

وفي دراسة للباحثين هولمان وهامر [ ]اجريت في الولايات المتحدة الامريكية اظهرت نتيجة الدراسة بان صحة وملاءمة القرارات المتخذة من ضباط الشرطة، فضلا عن قلة حدوث المخالفات كانت لصالح ضباط الشرطة ممن يتمتعون بمراتب عسكرية من (رائد فما فوق) ، ولقد فسرت نتيجة الدراسة بانه يمكن ان يكون لخبرة الضابط في مدة الخدمة اثرا في صحة قراراته المهنية ضد المخالفين.

وهذا ما اثبتته دراسة ويستر[7] اذ اكدتا ان مبادئ التوجه والاهداف ونواحي السيطرة تعمل على تحديد من يختاره المرء ليكون شريكه واساليب التعامل ولتوجه العقوبة اثر واضح في العلاقات الاجتماعية اذ ان العلاقة المتشنجة تكون علاقة غير ناجحة وغير

مثمرة وبعيدة عن التعاون و الانسجام وهذا ما اثبتته دراسة [8] في ان المرتبطين في علاقة اجتماعية حميمة عندما يشعرون بعدم الأنصاف فانهـــم سرعان ما يفشلون في العلاقـــــــــــة حيث تكون هذا العلاقة بعيدة عن الانسجام والثقة والتعاون [9]

وانطلاقا من هذه الرؤية وفي ضوء التغيرات الأخلاقية السلبية التي ظهرت في مجتمعنا العراقي، اذ تساهم ظروف الأزمات في أضعاف أيمان الفرد بالمثل والقيم العليا كالأمانة والصدق وضعف سلطة الدولة بسبب انشغالها في معالجة التحديات الكبيرة وتدني القدرة على إشباع الحاجات الضرورية للمجتمع، ولهذا فان هذه السلبيات في المجتمع أصبحت بحاجة للإصلاح الخلقي حيث دفعت الضغوط والظروف التي تعرض لها الفرد الى ممارسة بعض الانماط السلوكية غير المقبولة المتمثلة بتغيير مثله الاخلاقية ويترتب على هذا الوضع بعض الاثار السلبية مثل انعدام الثقة بالاخرين وضعفت الطمأنينة في نفوس الافراد .

تم اختيار مديرية مرور محافظة واسط كميدان لإجراء دراستنا الحالية لما تتمتع به من موقع جغرافي متميز يربط جنوب العراق مع العاصمة بغداد وترتبط بطرق مع محافظات مجاورة اخرى وهي (ديالى ، بابل ، الديوانية ، ذي قار ، ميسان) فظلاً عن منفذ حدودي مع الجمهورية الإسلامية الايرانية ، مما زاد من اعباء رجال المرور العاملين ضمن حدود هذه المحافظة . وعند الاطلاع على الاحصاءات في مديرية مرور محافظة واسط نجدها كما يلي :

* الحوادث المرورية للأعوام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣

بلغت اعداد الحوادث المرورية في عام 2021 (٢٦٨) حادث مروري ونتج عنها (٤٧٢) مصاب و(١٩٩) متوفي .اما في عام ٢٠٢٢ قد بلغت اعداد الحوادث المرورية(٢٨٥) ونتج عنها (٤١٢) مصاب و (١٦٤) متوفي ، وفي عام ٢٠٢٣ حيث بلغت اعداد الحوادث المرورية (٧٥٤) ونتج عنها (١٠٨٦) مصاب و (١٦٢) متوفي

ونتيجة لما تقدم فقد تطلب مضاعفة الجهود من قبل رجال المرور من اجل الحد من الحوادث والسيطرة على حركة المرور من خلال تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات على مستخدمي الطريق ومحاسبة المخالفين وفي هذا الصدد فقد بلغت اعداد المخالفات المرورية المرصودة لنفس الاعوام اعلاه كما يلي:

في عام ٢٠٢١ بلغت اعداد المخالفات المضبوطة (٥٠٠٧٩) مخالفة ، وفي عام ٢٠٢٢ بلغت اعداد المخالفات المضبوطة (١٢٠٨١٢) مخالفة اما في عام ٢٠٢٣ فقد بلغت اعداد المخالفات المضبوطة (٢٣٢٨٤٨) مخالفه

ونتيجة لما يقدمه رجال المرور من جهود مبذولة لغرض تأدية واجباتهم الرسمية فانهم عرضة للعديد من المشاكل المتمثلة بالاعتداءات والتهديدات عليهم من قبل المخالفين بالإضافة الى المشاكل الصحية والنفسية والاجتماعية .

وفي دراسة قام بها للتعرف على اهم المشكلات التي يتعرضون لها وتوصل الى عدد منها مثل التعرض الى المشاكل والنزاعات بسبب تطبيق القانون والتعليمات وهناك مشكلات اسرية واجتماعية [10].

واشارت لماده ٢٨ اولا ، فقرة (أ ، ب) من قانون المرور ٨ لسنة ٢٠١٩ التي نصت على منح رجال المرور من الضباط والمفوضين سلطة قاضي جنح في فرض الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون . (جريدة الوقائع العراقية ، ص ٥٣) وبالتالي تبرز مشكلة البحث الحالي من التأكد من الافتراض القائل ما توجه العقوبة النفعية والجزائية لدى رجال المرور؟

اهمية البحث:

يشير شيرد [11] ان المجتمعات تطور أفكار التوجه في السلوك وتعلم تلك الأنظمة لأعضائها كما إن المجتمع يحث أعضاءه على التصرف بصورة منصفة طوعيا يرى البعض هؤلاء ان الناس المصلحة الذاتية إذا خصوصا اذا شعروا يانهم بعيدون من العقاب انه بعيدا عن العقاب لكن اذا احب الانصاف والعدالة فسيمتنع عن كل ماهـو خاطئ [12]. ويرى هوبـــز [13] ان على المجتمعات ان تعـزز وتقوي معتقداتهـا وافكارها وبضمنها افكارها حول السلوك مع العقوبات ويقول ((الحكومات بلا سيف هي ليست سوى كلمات ولا توجد قوة تحمي الناس))[14] اذ ان على أي مجتمع ان يهتم بقضايا العدالة الاجتماعية، وذلك لان العالم اليوم يواجه مشاكل في السلوك، لان عدد السكان يزداد بصورة كبيرة وهذا ما أكدته الدراسات السكانية اذ يواجه كل مجتمع مهمة تكوين نظام مقبول لتحديد موارد المجتمع وان بعض المجتمعات لها وقت اكثر واسهل من المجتمعات الاخرى، ونظرا لصعوبة استقرار ظروف مجتمعنا فليس لديه الوقت لان يطور تعريفا ثابتاً لتعديل السلوك والعدالة الاجتماعية، اذ ان الافكار التقليدية لهما

وتعد القيم الخلقية من المصادر الأساسية في تحديد سلوك الانسان وان النظام الاخلاقي الذي يحمله الانسان يؤثر تأثيرا مباشرا في سلوكه وهذا يؤكد عمق القيم الأخلاقية بشخصية الإنسان، فالشخصية هي مجموعة القيم والسمات التي يحملها الشخص كما انها البناء المتفاعل الذي تنظم فيه تلك القيم والسمات وان القيم الاخلاقية لها دور هام في بناء الشخصية الانسانية فكلما تكامل النظام القيمي الخلقي لدى الانسان واتسق كلما أدى ذلك الى تكامل شخصيته][وتناولت الدراسات متغير توجه العقوبة وعلاقته بمتغيرات الشخصية الاخرى، فقد بينت دراسةلاين وجود علاقة ارتباطيه بين الصراع الشخصي وعدم الانصاف اذ كلما كانت

مكافأت الاشخاص قليلة كلما ازداد شعورهم بعدم الانصاف [15]
وأثبتت الدراسات صحة الافتراضين الأوليين ومنها دراسة كلارك وادم [16] اما دراسة ويك [17] فقد اثبتت صحة الافتراض الثالث وتوصلت دراسات اخرى كدراسة الى ان عدم التصرف بعقلانية في السلوك ينشأ نتاجا لاستجاباتهم الخاصة فقط، فقد طلب من شخص مكافأة نفسة ومكافاة شريكه في مهمة يؤديها كلاهما ويقدم للشخص مكافأت ويطلب منه اختيار مبلغا مدفوعا لنفسه ولشريكه ويكون اختيار الشخص للتوزيع دليلا على الدرجة التي ينسجم مع معيار الانصاف

وأكدت دراسة جيليت واخرون التي هدفت التعرف على أسباب فشل ضباط الشرطة في عملية ضبط النفس في اثناء أدائهم للعمل، بان أسباب هذه الإخفاقات تعود في الابتعاد عن ممارسة الضبط الانفعالي والتحمل والصبر تؤدي الى استنفاذ الأنا الضروري لنجاح ضبط النفس. ومن ثم، سيكون ضابط الشرطة أقل قدرة على مقاومة الإغراءات أو محاربة الدوافع أو إيقاف السلوك المنحرف

أما دراسة ليفنث واندرسو[18]؛ فقد أثبتت بان المحافظة على السلوك المنضبط تتطلب وجود اهتمام اجتماعي لدى الفرد اذ افترض في تجربة بان استجابات مكافاة افراد العينة تعكس الميل لتقسيم المكافأة لتتوافق مع الاداء والميل لحماية اهتماماتهم الاجتماعية ، ويتوقع ان يتقاسم المفحوصون ذو الاداء المتفوق المكافأة ويسجلوا اداء كل عضو وان جميع الاستجابات تمثل الحد الاقصى لمكاسبهم ومحافظتهم على التناسب بين المدخلات والنتائج، ومشاركتهم بالمكافأة كانت بتناسب مع أدائهم والمتوقع ان أفراد العينة ذات الأداء الواطئ لا تحصل على اكثر من النصف من المكافأة.

واحتل موضوع استعادة التوجه للعقوبة مكانا لدى الباحثين بنوعيه النفسي و الفعلي اذ توصلت دراسة ولستر [19] الى ان الافراد يمكنهم استعادة الانصاف النفسي عن طريق تغيير ادراكهم للموقف بينما اثبتت دراسة بافيران بالإمكان تشويه الواقع كطريقة لاسترجاع الانصاف النفسي ، لان الفرد عندما يعامل بغبن ولا يستطيع استبدال الموقف ، فان انكار الواقع غالبا ما يكون اقل صعوبة من مواجهة الموقف.

وهكذا يكون الاهتمام الاجتماعي مفهوم فلسفي متداخل مع مضامين نفسية واجتماعية مضامين علم الإنسان، إذ يعني الاهتمام الاجتماعي الشعور بالكمال والكفاح لاجل صنع شكل المجتمع وبحسب هذه الفكرة فان الاهتمام الاجتماعي يتألف في جوهرة من فرد يساعد المجتمع على تحقيق هدف وجود مجتمع مثالي ويفسر كذلك على نحو مختلف بأنه موقف نحو حياة العطاء والخير [20].

اهداف البحث

يستهدف البحث الحالي التعرف الى :

1- توجه العقوبة بنوعيه (العقابي ، النفعي) لدى رجال المرور.
2- الفروق في توجه العقوبة (العقابي ، النفعي) وفقا :
أ- الرتبة (ضابط ، مفوض)
ب- التحصيل الدراسي (متوسطة ،اعدادية ،بكالوريوس)
ت- سنوات الخدمة (1-10)، (11-20)، (20- فما فوق)

حدود البحث

يتحدد البحث الحالي بـــ:

1- الحدود الموضوعية: المتمثلة بدراسة توجه العقوبة .
2- الحدود البشرية: رجال المرور، من (رجال مديرية مرور محافظة واسط –ضباط ومفوضين)
3- الحدود المكانية: أقسام المرور في مديرية مرور محافظة واسط.
4- الحدود الزمنية: العام (2023 - 2024).

تحديد المصطلحات

وردت في البحث الحالي المصطلحات الاتية

توجه العقوبة: (Punishment orientation)

عرفه هومانز (Homans ,1961)[21]"نسبة الجهد المبذول من قبل الفرد مقارنة بالمكافآت التي يحصل عليها"

عرفه ادمز (Adams ,1965)[22] " السعي للحفاظ على التوازن بين ما يعطيه الفرد وما يحصل عليه من جهة وبين ما يعطيه وما يحصل عليه الاخرون من جهة اخرى" ((51،Adams&fredman,1973,p.

عرفه بارون (Baron ,1981)[23]: "افتراض يقوم على اساس ان العلاقات الشخصية يجب ان تبنى بطريقة يشعر بها المشاركون بمعالجات متكافئة" (Baron, 1981, P. 165).

عرفه وكسلر Wexler ،1983)) :" الظروف التي يستلم الناس فيها من علاقتهم بالاخرين ماينا سب ما قدموه حيال تلك العلاقة ".

عرفه وولستر (Walster ,1983)[24]:" شعور الفرد بان جميع الاطراف في العلاقة يتلقون مكاسب متساوية" (Walster, 1983, P،83).

عرفه قاموس وبستر (Webster,1984) [25] "مبدأ قائم على اساس الافتراض بان العلاقات الاجتماعية تكون اكثر اشباعا عندما تكون الكلف والمكافأت متساوية لكل الافراد المشتركين في العلاقة "(Webster, 1984, P،321).

عرفه النورةجي (1990) [25]: " العدالة المطلقة والتي تكون عدلا طبيعيا لاشرعيا يوجب الحكم على الاشياء بروح القانون"(النورة جي،1990،ص77).

عرفتها ياماموتو [26] (yamamoto ,2014) بانها ميل الفرد نحو توجيه العقوبة بشكل تتناسب مع نوع المخالفة بهدف التصويب أو التقويم او الردع أو تنفيذ القانون وهي على نوعين العقوبة النفعية والعقوبة الجزائية "(6yamamoto,2014,p) (

وقد قام الباحث بتبني التعريف النظري لتوجه العقوبة لياماموتو (2014) وذلك كونها من الدراسات الحديثة التي نظرت الى العقوبة بنوعيها (النفعي والجزائي) أما التعريف الاجرائي فهو " الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من رجال المرور على مقياس توجه العقوبة المعد لهذا الغرض".

ثانيا: رجل المرور :هو الضابط او المنتسب الذي يعمل في ادارة وتنظيم المرور المخول بتطبيق احكام هذا القانون (قانون رقم ٨لسنة ٢٠١٩).[27]

الادبيات السابقة

النظريات التي فسرت توجه العقوبة

نظرية واينر2006 نظرية الدافع والعاطفة (Weiner's2006) theory of motivation and emotion) [28]

ان العلاقة بين الاستجابة العاطفيةِونتائج الأداء للأفراد ومستوى الدافع والقدرة إذ تظهر العلاقة بين الدافع والقدرة وردود الفعل العاطفية لدى أولئك الذين لديهم دافعية وقدرة عالية ويحققون نتائج ممتازة في المواقف بأنهم يتمتعون بأعلى مستوى من قبول الذات والرضا عن الحياة ولكن بعد الفشل، تقل ردود أفعالهم العاطفية بشكل كبير إذا ارتبطت أنشطة الشخص بمزيد من الفشل، وإن رد فعله العاطفي المنخفض يكون أكثر خطورة ومن ناحية أخرى فإن أولئك الذين لديهم قدرة أقل مقارنة بالمجموعة الأخرى ، الذين يتمتعون بقدر أقل من الفخر والشعور بالرضا بعد النجاح الكامل؛ لأنهم يعتقدون أنهم لم يساهموا في هذا النجاح ولهذا السبب عندما يواجهون الفشل فإن استجابتهم العاطفية تنخفض تدريجياً في الواقع، النجاح والفشل لا يختلفان كثيرًا بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، ولكن في المجموعة التي لديها الحافز عللى الرضا بشكل واضح يمثل دمج ديناميكية الشخصية المتقدمة مع السلوك الاجتماعي والديناميكيات السلوكية تقدمًا كبيرًا في نظرية العزو ، و تجمع نظرية العزو إطارًا مفاهيميًا ونظريًا لأحداث مختلفة تمامًا واستجابات فردية لتلك الأحداث تساعدنا على فهم كيف قد يفكر الناس في نجاحاتهم وإخفاقاتهم واحكامهم الشخصية وكيف يمكن لبعض الأشخاص التعويض عن حالات الفشل واتباع طرق تكيفية وبناءة للتأقلم. والتقدم، بينما يقع الآخرون في المشاكل ويمرون بحركة هبوطية من خلال اعتماد طرق أقل تكيفًا وبنتائج تقدم ضعيفة بالإضافة إلى ذلك، تخبرنا نظرية الإسناد أيضًا بردود أفعالنا العاطفية والسلوكية تجاه مشاكل الآخرين وترشدنا إلى كيفية تفكيرنا في الآخرين، ورغبتنا في مساعدتهم .

وتعّد نظرية واينر من أكثر النظريات المعرفية التي عالجت العزو السببي والدافع فهي تهتم بتفسير وفهم طبيعة التحيز التي يقدمه الأفراد نتيجة التوقعات والتنبؤات في المجالات الحياتية المختلفة ، وجاءت هذة النظرية كونها محصلة جهود العالم الأمريكي رونالد واينر الذي أهتم بتفسير سلوكيات الأفراد الأسوياء وغير الأسوياء من خلال فهم طبيعة تحيز الإدراك المتأخر التي يقدمونه كونه مبررات لسلوكياتهم المتعددة ، وفي دراسات متقدمة اشار واينر ان تحيز العزو يتمثل بثلاث أبعاد هي :

البعد الأول: الانطباع بالحتمية (Impression of inevitability) : وهي النظر الى الحدث على انه واقع لامحالة دون معرفة اسباب الظاهرة باثر رجعي ، وتكون بسبب تأثير المعتقدات والخبرات السابقة على طريقة تفكير الفرد وقدرته في اصدار الاحكام

البعد الثاني: الانطباع بالتوقع (Impression of foreseeability) : وهو بناء التوقع واصدار الاحكام بناءاً على معطيات الواقع وطريقة سير الأمور والاحداث المرتبطة معا

البعد الثالث : تشوية الذاكرة (Memory distortion) : ويعني نسيان الافراد لتوقعاتهم أو اعادة صياغة النتائج بسبب دوافع كامنة في داخل الفرد ، والميل الى تبرير توقعاتهم أو ما توصلوا اليه من نتائج حتى لو كانت غير صحيحة .

وركزت الدراسات على الدور المهم للمفاجأة في تأثيرها على تحيز الإدراك للشخص (أي دهشة الفرد بنتيجة الحدث) ففي حالة الإجابة المعلنة (ظهور نتائج الأحداث) تتطابق مع التوقعات فلن يكون هناك مجال للمفاجأة ، ووفقاً لبيزو فقد طَور مفهوم تكوين المعنى الذي أشار ومَيز فيه الى مفهوم المفاجأة الأولية والمفاجأة الناتجة (العالية) ، فالمفاجأة الأولية تحدث عندما تكون نتيجة الحدث غير متوافقة مع النتيجة المتوقعة أي على عكس انطباع التوقع السابق والحتمي للفرد ، وفقاً لذلك يحاول الفرد فيما بعد فهم النتيجة المعلنة و(الإجابة الصحيحة في حالة وجود أسئلة) محاولة منه ترشيد النتيجة أي (عملية تصحيح الخطأ ، إدراك الموقف بعزو النتائج) من خلال توضيح التوقعات السابقة للحدث وأقامه علاقات سببية (والتي قد تكون أو لا لها اي أساس موضوعي) ويتم ذلك عن طريق التنشيط التلقائي للأدلة الداعمة وقمع الأدلة المتضاربة أو ابطالها حيث تؤدي هذه العلاقات السببية بعد ذلك الى

زيادة الاحتمالية المتصورة للحدث وربما تعطي احساساً بالحتمية ، وعندما يفشل في العزو وفي فهم النتيجة المعلنة أو الإجابة الصحيحة ، فأن النتيجة المعلنة (الصحيحة) تكون لها مفاجأة ناتجة عالية مما ينتج عنه القليل من التحيز في الإدراك المتأخر ، على سبيل المثال كأن يقول (أعطيت توقع وتقدير للحدث غير مؤكد ، أو يقلل من عملية التنبؤ بنتائج الأحداث، أو يقول لم اكن لأعرف ذلك أبداً) على العكس من ذلك عندما تنجح عملية صنع المعنى فيواجه الفرد تحيز إدراك متأخر وبشكل مرتفع

ويؤكد واينر ان لدى الناس معرفة مسبقة حول ما يحدث في موقف ما على سبيل المثال، لدى الطالب تصور عن الكفاءة والقدرة في الواجبات المدرسية وتوقعات نجاحه ورسوبه في المستقبل و هذا الطالب نفسه يؤدي أداءً جيدًا جدًا في المدرسة ورسب في الامتحان، لأن هذا الحدث غير متوقع على الإطلاق، لذلك يبحث الطالب عن سبب رسوبه. كما أن العواقب السلبية في حدث ما تدفع الأشخاص أيضًا إلى البحث عن العزو على سبيل المثال، يبحث الناس عن أسباب فشلهم أكثر من أسباب نجاحهم هذه الاستجابة للفشل تخلق التكيف والانسجام لدى الفرد لأنه إذا فهم الناس أسباب فشلهم سيحاولون حلها، فمثلاً يمكن للطالب أن يغير استراتيجيات التعلم الخاصة .

وفي مجال العزو اقترح واينر Weiner، تصنيفا ثلاثي الأبعاد يقوم على أساسه بوصف العزو المتعلق بالفشل والنجاح ووفقًا للنظرية هذه يمكن للناس أن يعزو النتائج السلوكية إلى عوامل مثل الاستقرار أو عدم الاستقرار وإمكانية التحكم أو عدم القدرة على التحكم . وتعتمد العواقب السلوكية بشكل كامل على العاطفة وترتبط بها كما أن الانفعالات المرتبطة بالحفاظ على احترام الذات والكرامة ترتبط بالبعد المصدري، والعواطف المرتبطة بالمجتمع والتي .ومن خلال الجمع بين هذه الأبعاد الثلاثة، يتم تشكيل ثمانية أنواع مختلفة من العزو .

وتختلف الأسباب أيضًا من حيث الديمومة، فبعض الصفات مثل الذكاء والقدرة والشخصية تكون دائمة نسبيًا، في حين أن الصفات الأخرى، مثل المزاج والجهد والحظ، سريعة الزوال وتتغير من لحظة إلى أخرى تسمى العزوات السببية التي تكون ثابتة في أوقات ومواقف مختلفة بأسباب مستقرة، بينما تسمى العزوات التي تتغير في أوقات ومواقف مختلفة بأسباب غير مستقرة. وقد أكدت العديد من الدراسات المختبرية والميدانية صحة نظرية واينر ثلاثية الأبعاد في حالة الفقر والثروة أو النجاح الاجتماعي، فإن الأسباب الأخرى مثل الخلفية العرقية والاجتماعية، والارتباط السياسي، والقاعدة، والجنس، والمواقف والدوافع وان اثر فاعل أيضًا بالطبع، على الرغم من أن مثل هذه الأسباب لم يتم تضمينها في الإطار المحدود للأسباب الأربعة التي وضعها Weiner، (القدرة، والجهد، وصعوبة المهمة، والحظ) في كتاباته المبكرة (1974)، إلا أنه من الممكن أيضًا تضمينها في تصنيف واينر ثلاثي الأبــعاد الا انه قام بتضمينها فيما بعد.

ويذكر واينر أن المشاعر الأكثر تعقيدًا لا تظهر إلا بعد تحليل العزوات وفقا للنموذج الأساسي، بالنسبة للارتباط بين الأبعاد السببية والعواطف وعواقب السلوك، فإن العزوات البسيطة لا تخلق العواطف في حد ذاتها، ولكن الأبعاد الثلاثة للمصدر والاستقرار وإمكانية التحكم هي المحددات الرئيسية للعاطفة التالية.

وفقا لواينر، فإن أحكام المساءلة تقيم علاقة نظرية بين دوافع التنمية الشخصية ونظريات الإسناد ونظريات الإسناد والسلوك الاجتماعي ويذكر وينر أن الأحكام المتعلقة بالمسؤولية الشخصية والعواقب السلوكية الناتجة عن هذه الأحكام هي أساس العديد من مجالات الحياة إن مناقشة العوامل التي لا يمكن السيطرة عليها من قبل الشخص ينفي مسؤولية الشخص، وعلى العكس من ذلك، فإن الاهتمام بالعوامل التي يمكن السيطرة عليها يضع المسؤولية على عاتق الشخص.

ويوضح واينر أن الديناميكيات المتعلقة بالقدرة على التحكم الشخصي يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في القرارات المتعلقة بقضايا مختلفة في الحياة. وعلى هذا الأساس، غالبًا ما يعالج الأطباء المرضى الذين يرون أن حالاتهم لا يمكن السيطرة عليها من وجهة نظر شخصية في حين أن متخصصي الصحة العقلية غالبًا ما يعالجون المرضى الذين يعتبرون أنفسهم مسؤولين شخصيًا عن الحالات التي نشأت.

وبهذه الطريقة ، فإن النظرية التي تفسر كيفية عمل المجموعة في تناغم قد تعمل على مستوى شامل ، بينما يتم حشد النظرية العقابية الفردية عند تقويض الحقوق الفردية والنظرية النفعية هو أن الأخيرة "عواقبية" ، حيث لا تأخذ أسئلة الاستحقاق بعين الاعتبار القرار العقابي . (Weiner ,2018 ,P9-8.)

منهجية البحث:

تم تطبيق المنهج الوصفي ، فضلاً عن ذلك فان المنهج الوصفي يحاول وصف الظاهرة الموجودة بين متغيراتها وهو يسير على وفق خطوات علمية محددة (العنزي، 1999، ص 77).

كما تشير البحوث الوصفية الى وصف ظواهر او احداث او اشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها، ووصف الظروف الخاصة بها، وتقرير حالتها كما توجد في الواقع، وتشمل البحوث الوصفية انواعاً فرعية متعددة تشمل الدراسات المسحية ودراسات الحالة ودراسات النمو او الدراسات التطويرية (فان

دالين، 1994، ص 293).

الوصفية احياناً لأنها تصف الحالة الراهنة، ومع هذا فان البحوث الارتباطية تختلف عن البحوث الوصفية في ان الحالة التي تصفها ليست كالحالة التي يجري وصفها في تقارير الذات او دراسات الحالة التي تعتمد عليها البحوث الوصفية، وصفاً كمياً، لان الغرض من جمع البيانات تحديد الدرجة التي ترتبط بها متغيرات كمية بعضها بالبعض الاخر (علام، 2000، ص 279).

وتُعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية لأنها تهتم بوصف وتحليل نوع من الظواهر وهي (توجه العقوبة) لدى رجال المرور، كذلك ربط هذه الظواهر بعدة متغيرات التي يمكن أن تؤثر على شخصية رجل المرور أثناء تأديته لمهامه العسكرية، لذا اختار الباحث المنهج الوصفي ا وذلك لفائدته في هذا المجال والذي يتجه إلى الوصف الكمي والكيفي للظواهر المختلفة بالصورة التي هي عليها في المجتمع للتعرف على تركيبها وخصائصها.

وحتى يتمكن الباحث من إجراء دراسته وفق المنهج الوصفي على عينة بحثه، كان لابد له من الحصول على كتاب تسهيل مهمة من كلية الآداب التابعة لجامعة بغداد (ملحق / 1،2)، معنون إلى مديرية مرور محافظة واسط) للحصول على احصائيات عدد رجال المرور (ضباط ومفوضين) وللموافقة على تطبيق مقياسي البحث عليهم.

مجتمع البحث

يقصد بالمجتمع الاحصائي للبحث جميع الافراد الذين يقوم الباحث بدراسة الظاهرة او الموقف او انه مجموعة من الافراد (او الاشياء) الذين لديهم خصائص واحدة يمكن ملاحظتها ومن ثم قياسها .

وقد تكون مجتمع البحث لمجموعة من ضباط ومفوضين/ شرطة المرور التابعين لمديرية مرور محافظة واسط وتعذر ذكر البيانات المتعلقة بمجتمع البحث لحساسية العينة.

ثالثا- عينة البحث

يقصد بالعينة هي جزء من المجتمع الكلي التي يلجأ اليها الباحث العلمي، لأجل تطبيق مجموعة من المقاييس لغرض الوصول إلى نتائج وحقائق يمكن تعميمها على المجتمع الدراسي المقصود ومن أجل الحصول على عينة ممثلة لمجتمع البحث الحالي تطلب اختيارها على نحو علمي ودقيق، وتكون ممثلة لمجتمع البحث مع مراعاة سماتها وخصائصها، وطريقة اختيارها، ودرجة مصداقيتها عند تطبيقها بدرجة فعلية .

وقد تكونت عينة البحث من (300) ضابط ومفوض، الذين تم سحبهم من المديرية التي تم تحديدها سابقا في مجتمع البحث، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة، وقام الباحث بتوزيع اداتا البحث على عينة البحث تبعاً لمتغيرات (نوع المديرية، والرتبة، والتحصيل الدراسي، ومدة الخدمة)، قبل الحصول على إجابات أفراد العينة على اداتا البحث. كما موضح في الجدول (1،2).

جدول (1) يبين توزيع أفراد عينة البحث بحسب متغيرات المديرية والرتبة والخدمة والتحصيل الدراسي

اسم المديرية	الرتبة	التحصيل الدراسي	مدة الخدمة			المجموع
			من 1 الى 10 سنوات	من 11 الى 20 سنة	21 سنة فما فوق	
مديرية مرور محافظة واسط	ضابط	متوسطة	1	0	0	1
		اعدادية	2	5	2	9
		بكالوريوس فما فوق	23	41	17	81
	مفوض	متوسطة	18	50	37	105
		اعدادية	12	34	23	69
		بكالوريوس فما فوق	9	21	5	35
المجموع			65	151	84	300

جدول (2) يبين العينات التي تمت الاستعانة بها لإجراء اعداد البحث الحالي

ت	نوع العينة	عدد افرادها	الهدف من الاستعانة بها	المديرية التي سحبت منها العينة
1	العينة الاستطلاعية العشوائية	25	التأكد من وضوح فقرات المقياس والتعليمات الخاصة بها ومعرفة الوقت اللازم الذي يستغرقه المفحوص في الاجابة على كل مقياسي توجه العقوبة، وحيوية الضمير	مديرية مرور محافظة واسط
2	عينة البناء والتطبيق العشوائية	300	1. الحصول على نتائج البحث وكما اشير اليها في الجدول (3) 2. تحليل الفقرات لكل من مقياسي توجه العقوبة ، وحيوية الضمير . 3. حساب معامل الفا كرومبارخ لمقياسي البحث. 4. حساب التحليل العاملي الاستكشافي لمقياس توجه العقوبة للتحقق من احد مؤشرات صدق البناء. 5. حساب التحليل العاملي التوكيدي لمقياس حيوية الضمير	مديرية مرور محافظة واسط
3	عينة الثبات العشوائية	50	حساب معامل اعادة الاختبار لكل من مقياسي البحث	مديرية مرور محافظة واسط
المجموع				375

- اداة البحث

وقد تطلب الأمر تبني أداة البحث (توجه العقوبة)) إذ إن عملية تبني اي مقياس تتطلب اتباع خطوات اساسية هي: -

- توجه العقوبة punishment orientation

لقد اطلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت توجه العقوبة ، علماً أن الدراسات السابقة قد اعتمدت على مقياس ياما موتو ، لذا وجد الباحث أنَّ من الأفضل الاعتماد على هذا المقياس ، والقائم في مضمونة النفسي على النظرية المتبناة لواينر والبالغ عدد فقراته (20) فقرة الملحق (2) ، وبعد الاطلاع على المقياس أعلاه تم العمل على تكييفه بما يتناسب مع البيئة العراقية بإتباع

الاتي :

1- إجراءات صدق ترجمة مقياس توجه العقوبة:

أ- قام الباحث بترجمة النسخة الأصلية لمقياس توجه العقوبة من اللغة الإنكليزية الى اللغة العربية (*) ، وذلك بإعطاء النسخة الأصلية الى خبيرين في اللغة الإنكليزية ، وقام الباحث بتوحيد التراجم في ترجمة واحدة الملحق (2) .

ب- أعطيت النسخة الموحدة الى خبيرين في اللغة الإنكليزية (**) ، لإعادة ترجمتها من اللغة العربية الى اللغة الإنكليزية مرة أخرى.

ت- بعد ذلك عُرضت النسختان (الأصلية - والمترجمة) على خبير ثالث في اللغة الإنكليزية (***) ، للتحقق من مقدار الاتفاق في الترجمة ما بين النسختين ، فأشار إلى أن هناك تطابق كبير بينهما ، واتفاق عالي بين النسختين حيث بلغت نسبة الاتفاق (95%) ، وتعد هذه النسبة مقبولة لأنها تجاوزت نسبة (80%) .

2- التطبيق النهائي للمقياس

تم تطبيق المقياس على العينة وبصورته النهائية على العينة البالغ عددها (300) رجل مرور والذي يتكون من (20) فقرة موزعة على (2) مجالين ، كما تم ذكرها انفاً ، كل مجال (10) فقرات وبمتوسط حسابي لمجال توجه العقوبة الجزائية (42.14) ، والعقوبة النفعية (39.26) وبمتوسط فرضي لكل من لتوجه العقوبة الجزائية والنفعية (30) .

عرض النتائج وتفسيرها

الهدف (1) : قياس توجه العقوبة لدى رجال المرور .

لتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتطبيق مقياسي توجه العقوبة (العقوبة الجزائية ، العقوبة النفعية) على أفراد عينة البحث البالغ عددهم (300) من رجال المرور ، وعند موازنة المتوسطين الحسابين مع المتوسط الفرضي () لكل مقياس فرعي والبالغ (30) درجة ، وباستعمال الاختبار التائي (t-test) لعينة واحدة تبين أن الفرق دال إحصائيا ولصالح المتوسط الحسابي لكلا المقياسين (العقوبة الجزائية ، العقوبة النفعية) ، إذ كانت القيمة التائية المحسوبة أعلى من القيمة التائية الجدولية والبالغة (1.96) بدرجة حرية (299) ومستوى دلالة (0.05) والجدول (3) يوضح ذلك .

جدول (3) يبين الاختبار التائي للفرق بين متوسط العينة والمتوسط الفرضي لمقياس توجه العقوبة (العقوبة الجزائية ، العقوبة النفعية)

المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
توجه العقوبة الجزائية	42.14	4.53	30	46.46	1.96	299	**دال**
توجه العقوبة النفعية	39.26	5.06	30	31.72	1.96	299	**دال**

تشير نتيجة الجدول (3) الى ان عينة البحث لديهم توجهي العقوبة (العقوبة الجزائية ، العقوبة النفعية) بمستوى مرتفع . وهذه النتيجة تتطابق مع نتيجة هولمان وهامر (Holman & Hummer ،2020) وكذلك مع دراسة هوسي ((Hussey،2022) وهذا دليل على الانضباط والالتزام العالي لدى شرطة المرور من خلال اعطاء الاوامر والتوجيهات الاجتماعية وتختلف مع دراسة Walster وكذلك مع ما توصلت إلية دراسة Crandall (1986) ودراسة Ya Ma Moto ،2014)) يرى الباحث ان افراد العينة لديهم توجه للعقوبة الجزائية والنفعية وبرجع السبب في ذلك الى ان سمة شخصية رجل المرور تعكس الجانب الانساني باتخاذ القرار ازاء المخالفات بنوعها ودوافعها .

الهدف (2) : تعرف دلالة الفرق بين بعدي توجه العقوبة (العقوبة الجزائية ، العقوبة النفعية) لدى رجال المرور .

لتحقيق هذا الهدف تم استخرج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لافراد عينة البحث على كل من بعدي توجه العقوبة (العقوبة الجزائية ، العقوبة النفعية) ، ولتعرف دلالة الفرق الاحصائي بين متوسطي (العقوبة الجزائية ، العقوبة النفعية) تم استعمال الاختبار التائي (t-test) لعينتين مترابطتين ، وقد أتضح أن هناك فرق ذو دالة احصائيا بين البعدين ولصالح توجه العقوبة (الجزائية) وذلك عن طريق مقارنة القيمة التائية المحسوبة مع القيمة التائية الجدولية البالغة (1.96) عند مستوى (0.05) ودرجة حرية (299) والجدول (4) يوضح ذلك:

جدول (4) يبين الاختبار التائي لعينتين مترابطتين لتعرف الدلالة الاحصائية بين بعدي توجه العقوبة (العقوبة الجزائية ، العقوبة النفعية)

التوجه	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	التائية المحسوبة	التائية الجدولية	الدلالة
توجه العقوبة الجزائية	300	42.14	4.53	10.54	1.96	**دال**
توجه العقوبة	300	39.26	5.06			

النفعية						

تشير النتيجة أعلاه أن توجه العقوبة السائد لدى عينة البحث من رجال المرور هو (توجه العقوبة الجزائية) مقارنة بتوجه العقوبة (النفعية) للمصحة العامة والجانب الاجتماعي للمواطن وهذا ما اثبتته دراسة (Mumford (2000 وكذلك هيل (2019) ومع دراسة لبرجمان(2008) وخلافا دراسة (Leventhal 1980) ودراسة (Ya Ma Moto، 2014) ، تبين ان افراد العينة لديهم توجه جزائي في النظر الى العقوبة الموجه للاخرين عندما يخل بالنظام المروري ويرتكبون مخالفات قد تكون اخلاقية او مرورية ويرى الباحث كثرة المخالفات وعدم الانضباط من المشاكل التي نر بها البلد ما بعد 2003 حيث كان في طور أعادة بناء وتاسيس المؤسسات الحكومية بشكل عام ومنها المؤسسات الامنية ونتيجة لذلك كان خلط بين مفهومين الحرية والديمقراطية وعدم تطبيقهما بشكل صحيح على ارض الواقع ونتج عن ذلك مفهوم الفوضوية وعدم احترام الانظمة والقوانيين المرورية منها مما استوجب تطبيق العقوبات الجزائية بشكل اوسع من العقوبات النفعية لغرض حفظ النظام وارواح الافراد ،مقارنة بالبلدات المتقدمة والمستقرة فتكون توجه العقوبات النفعية هي السائدة.

الهدف (3): تعرف دلالة الفرق في توجه العقوبة لدى رجال المرور تبعا لمتغيرات (الرتبة ، مدة الخدمة ، والتحصيل).

أ- دلالة الفرق في توجه العقوبة لدى رجال المرور تبعا لمتغير الرتبة.

ولتحقيق هذا الهدف تم استعمال الاختبار التائي (**t-test**) لعينتين مستقلتين لتعرف الفروق في توجه العقوبة لدى رجال المرور تبعا لمتغير الرتبة والجدول (5) يوضح ذلك :

جدول (5) يبين الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لتعرف الفروق في توجه العقوبة تبعا لمتغير الرتبة

التوجه	الرتبة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	التائية المحسوبة	التائية الجدولية	الدلالة
توجه العقوبة الجزائية	**مفوض**	209	41.77	4.60	2.16	1.96	**دال**
	ضابط	91	42.99	4.25			
توجه العقوبة النفعية	**مفوض**	209	39.06	4.99	1.03	1.96	**غير دال**
	ضابط	91	39.71	5.20			

يتبين من الجدول (5) ان هناك فرق في توجه العقوبة (العقوبة الجزائية) فقط تبعا لمتغير الرتبة ولصالح الضباط ، وذلك لان القيمة التائية المحسوبة أعلى من القيمة التائية الجدولية البالغة (1.96) عند مستوى (0.05) ودرجة حرية (298) . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة هوسي (Hussey)2022

ب- دلالة الفرق في توجه العقوبة لدى رجال المرور تبعا لمتغير الخدمة .

لتحقيق هذا الهدف تم استعمال تحليل التباين الاحادي لتعرف الفروق في توجه العقوبة لدى رجال المرور تبعا لمتغير الخدمة والجدول (6) يوضح ذلك:

جدول (6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس توجه العقوبة تبعا لمتغير الخدمة

توجه العقوبة	الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توجه العقوبة الجزائية	1-10	64	41.89	4.68
	11-20	152	42.26	4.21
	21 فأكثر	84	42.12	4.98

	الكلي	300	42.14	4.53
توجه العقوبة النفعية	1-10	64	39.22	5.07
	11-20	152	39.51	4.93
	فأكثر21	84	38.85	5.30
	الكلي	300	39.26	5.06

جدول (7) يبين تحليل التباين الاحادي للكشف عن دلالة الفروق في توجه العقوبة تبعا لمتغير الخدمة

توجه العقوبة	مصدر التباين s.of.v	مجموع المربعات s.of.s	درجة الحرية D.F	متوسط المربعات M.S	القيمة الفائية F	الدلالة Sig
توجه العقوبة الجزائية	بين المجموعات	6.083	2	3.041	0.15	غير دال
	داخل المجموعات	6118.037	297	20.599		
	الكلي	6124.120	299	---		
توجه العقوبة النفعية	بين المجموعات	23.801	2	11.900	0.46	غير دال
	داخل المجموعات	7619.919	297	25.656		
	الكلي	7643.720	299	---		

تشير النتيجة أعلاه الى أنه ليس هناك فرق دال احصائيا في توجه العقوبة ((العقوبة الجزائية)) تبعا لمتغير الخدمة ، إذ كانت القيم الفائية المحسوبة أقل من القيمة الفائية الجدولية والبالغة (3) عند مستوى (0.05) ودرجة حرية (2-297) . وهذه النتيجة تتفق مع دراسة ويك (Weick 1965 (والتي اختلفت مع دراسة جيليت واخرون (Gillet,et,al،2018)

ت- دلالة الفرق في توجه العقوبة لدى رجال المرور تبعا لمتغير التحصيل .

لتحقيق هذا الهدف تم استعمال تحليل التباين الاحادي لتعرف الفروق في توجه العقوبة لدى رجال المرور تبعا لمتغير التحصيل والجدول (8).

الجدول (8) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس توجه العقوبة تبعا لمتغير التحصيل

توجه العقوبة	التحصيل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توجه العقوبة الجزائية	متوسطة	106	40.91	5.12
	اعدادية	78	42.87	4.15
	بكلوريوس	116	42.78	3.95
	الكلي	300	42.14	4.53
توجه العقوبة النفعية	متوسطة	106	38.68	5.88
	اعدادية	78	39.68	4.15

	بكلوريوس	116	39.51	4.78
	الكلي	300	39.26	5.06

الجدول (9) يبين تحليل التباين الاحادي للكشف عن دلالة الفروق في توجه العقوبة تبعا لمتغير التحصيل

توجه العقوبة	مصدر التباين **s.of.v**	مجموع المربعات **s.of.s**	درجة الحرية **D.F**	متوسط المربعات **M.S**	القيمة الفائية **F**	الدلالة **Sig**
توجه العقوبة الجزائية	بين المجموعات	**250.173**	**2**	**125.087**	**6.33**	دال
	داخل المجموعات	**5873.947**	**297**	**19.778**		
	الكلي	**6124.120**	**299**	---		
توجه العقوبة النفعية	بين المجموعات	**56.647**	**2**	**28.324**	**1.11**	غير دال
	داخل المجموعات	**7587.073**	**297**	**25.546**		
	الكلي	**7643.720**	**299**	---		

تشير النتيجة أعلاه الى أن هناك فرق دال احصائيا في توجه العقوبة (العقوبة الجزائية) فقط تبعا لمتغير التحصيل ، إذ كانت القيمة الفائية المحسوبة أعلى من القيمة الفائية الجدولية والبالغة (3) عند مستوى (0.05) ودرجة حرية (2-297) .وهذا ما اكدته دراسةلاين (Lane 1971) ، يرجع السبب الحقيقي الى رغبة رجال المرور بتنفيذ وتطبيق القوانين بشكل حازم وخير مثال على ذلك ادخال حزمة الذكاء الاصطناعي برصد المخالفات في الاونه الاخيرة مما زاد رغبة الافراد الالتزام بالقوانين .

ولمعرفة الفروق في توجه العقوبة (العقوبة الجزائية) تبعا للمستويات التحصيلية المختلفة تم أستعمال أختبار شيفيه للمقارنات البعدية ، والجدول (10) يوضح ذلك :

جدول (10) يبين قيم الفروق بين الاوساط وقيم شيفيه الحرجة لتعرف الفروق في توجه العقوبة (العقوبة الجزائية) تبعا للمستويات التحصيلية المختلفة

المقارنات	العدد	المتوسط الحسابي	الفرق بين الوسطين	قيمة شيفيه الحرجة	الدلالة
متوسطة	106	40.91	1.96	1.63	**دال احصائيا لصالح اعدادية**
اعدادية	78	42.87			
متوسطة	106	40.91	1.87	1.46	**دال احصائيا لصالح بكالوريوس**
بكالوريوس	116	42.78			
اعدادية	78	42.87	0.09	1.60	**غير دال احصائيا**
بكالوريوس	116	42.78			

التوصيات (Recommendalions)

بناءاً على نتائج البحث الحالي خرج الباحث بعدد من التوصيات وهي :

1- يمكن لوزارة الداخلية من خلال مديريات العلاقات والاعلام التابعة لها توعية رجال المرور من خلال اقامة الندوات والدورات للتعريف بأهمية الوعي بمصطلح توجه العقوبة كونه لا يؤثر على القرارات والاحكام فحسب وانما يؤثر على السلوك الاجتماعي ايضا . وقد يؤدي الى الصراع والتعصب الاجتماعي .

2- ضرورة تعزيز وتنمية دافع تطوير القدرات العلمية من خلال التشجيع على الاستمرار بالدراسة والاطلاع على المعلومات الجديدة وتقليل حجم الخبرات والاحكام السابقة لتأثيرها في المعلومات الجديدة ، ويتم ذلك من خلال عقد الندوات والجلسات الحوارية والتثقيفية في جميع دوائر المرور وبشكل دوري .

3- تعزيز دور العلاقات والاعلام في مديريات المرور لتثقيف رجال المرور في الفهم الصحيح للواقع ومعطياته لتعرية الاوهام التي ممكن ان ترتكز في العقل الجمعي السلبي واستبدالها بالحقيقة ، والدفع الى التنمية الموضوعية وصناعة وعي واقعي يقوم على اسس واقعية ومنطقية ومعرفية رصينة .

4- حث مديريات التدريب في دوائر المرور على إقامة دورات تدريبية لرجال المرور لتعزيز التوجه العقابي لديهم بنوعيه (الجزائي ، النفعي) وحيوية الضمير كونها الاساس في إظهار الجانب المشرق لهم ، من خلال حثهم على الاستقلالية والمرونة في إصدار الاحكام وبيان مساوئ الانانية الفردية على الوعي الشخصي والاجتماعي .

5- تطوير وتنويع مناهج واساليب التدريس والتدريب التي يتلقاها رجل المرور في مديريات التدريب والتي ينبغي ان تتضمن نشاطات عقلية تهدف الى تحسين القدرة على الاستنتاج والاستطلاع وتنشيط الذاكرة .

6- توجيه رجال المرور بالالتزام والتنظيم في عملهم والشعور بالمسؤولية والكفاءة والتاني اثناء فرض العقوبات على المخالفين .

7- التوسع في إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي وزيادة الدعم اللوجستي لرجال المرور لغرض اداء واجباتهم بكفاءة اكبر من خلال مواكبة التقدم التقني في مختلف المجالات ولاسيما في وسائط النقل وانظمة السيطرة على حركة المرور .

8- ضرورة ايفاد رجال المرور وبكافة مستوياتهم (ضباط ، مفوضين) الى مختلف دول العالم لغرض الاطلاع على

9- تجارب تلك الدول والاستفادة من خبراتهم في مجال تعزيز قدرات رجال المرور وتطبيقها بما ينسجم مع بيئة البلد .

المقترحات: (Suggestions)

تمثل المقترحات نقطة انطلاق لمزيد من الدراسات والابحاث على عينات وفئات اخرى مختلفة ولذلك اقرح الباحث عدة مقترحات وهي :-

1- دراسة علاقة توجه العقوبة ببعض المتغيرات مثل (انتهاك القانون ، واتخاذ القرار الصائب لدى القضاة .

2- دراسة علاقة توجه العقوبة بالتحصيل الدراسي لدى الاساتذة والمدرسين .

الهوامش

(1) العزاوي، محمد (2012). مدخل في علم العقاب. عمان: دار المسيرة، ص 45.

(2) وينر، برنارد (2006). الدافعية والعاطفة: نظرية العزو. بيروت: دار الكتاب الجامعي، ص 61.

(3) بيربراور، جورج (1999). الثقافة القانونية والفرد. بيروت: دار النهضة العربية، ص 134.

(4) كارلسميث، ك. (2008). مبررات العقوبة. القاهرة: دار النهضة، ص 77.

(5) العبيدي، سالم (1999). علم النفس الاجتماعي. بغداد: دار الشروق، ص 89.

(6) ياماموتو، سوزوكي (2014). توجه العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي، ص 55.

(7) تايلر، توم (2006). لماذا يطيع الناس القانون. عمان: دار وائل، ص 102.

(8) ريدجواي، جيمس (2019). إدارة المرور والحد من الحوادث. نيويورك: دار ماكغرو هيل، ص 404

(9) وينر، برنارد (2006). الدافعية والعاطفة: نظرية العزو. بيروت: دار الكتاب الجامعي، ص 61.

(10) كارلسميث، ك.، دارلي، ج.، روبنسون، ب. (2002). القصاص والنفعية في إصدار الأحكام. لندن: دار روتليدج، ص 34.

(11) هولمان، ر.، وهمر، د. (2020). قرارات الشرطة بين الخبرة والرتبة العسكرية. واشنطن: المركز القومي لأبحاث الشرطة، ص 18.

(12) هاتفلد، إلين، ووالستر، جين (1995). العلاقات الإنسانية والعدالة الاجتماعية. نيويورك: دار فري برس، ص 112.

(13) رحيم، أحمد (2022). المشكلات المهنية والاجتماعية لرجال المرور. بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، ص 42.

(14) جريدة الوقائع العراقية (2019). قانون المرور رقم 8 لسنة 2019. العدد 4530، ص 53.

(15) شيرد، س. (2002). توجه السلوك في المجتمعات. لندن: دار هاربر بريف، ص. 176.

(16) بريتشارد، ت. (2002). العدالة الاجتماعية والسلوك البشري. نيويورك: دار ماكغرو هيل، ص. 176.

(17) هوبز، ت. (1651). الليفياتان. مقتبس في: شابيرو، م. (1973). فلسفة الدولة والعدالة. نيويورك: دار راندوم هاوس، ص. 133.

(18) العمر، ع. (2005). الأخلاق والقيم الشخصية. بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، ص. 2.

(19) لاين، ج. (1971). الصراع الشخصي والانصاف. لندن: دار روتليدج، ص. 10-12.

(20) كلارك، د. (1978). توجهات العدالة في السلوك البشري. نيويورك: دار فيرست برس.

(21) آدمز، س. (1983). النظريات الاقتصادية والاجتماعية للعدالة. لندن: دار ماكميلان.

(22) ويك، ر. (1991). توجه العقوبة وتأثيرها على السلوك. واشنطن: المركز القومي للبحوث الاجتماعية، ص. 118.

(23) ليفنث، ك. وأندرسون، ب. (2003). السلوك المنضبط والاهتمام الاجتماعي. نيويورك: دار ماكغرو هيل، ص. 9-19.

(24) والستر، إ. (1980). استعادة الانصاف النفسي. بوسطن: دار هوتون ميفلين؛ بافير، ج. (1982). تشويه الواقع واسترجاع الانصاف النفسي. نيويورك: دار راوتليدج؛ هاتفلد، إ. (1983). العلاقات الاجتماعية والعدالة. نيويورك: دار فري برس، ص. 400-402.

(25) جريفر، ر. (1983). الاهتمام الاجتماعي والبعد النفسي في السلوك. نيويورك: دار ماكميلان، ص. 118.

(26) هومانز، ج. (1961). نظرية التبادل الاجتماعي. نيويورك: دار ماكميلان، ص. 40

(27) دمز، س. (1965). نظرية العدالة في السلوك البشري. لندن: دار روتليدج، ص. 51.

(28) بارون، ر. (1981). العلاقات الشخصية والعدالة. نيويورك: دار ماكميلان، ص. 165.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

- الزوبعي، عبد الجليل. الاختبارات والمقاييس النفسية. الطبعة الأولى، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1981.
- عبد الرحيم، لمى عبد المناف. "رؤية جغرافية لمشكلات شرطة المرور في البيئة الحضرية (مدينة الكوت حالة دراسية)." مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد 41، 2020.
- عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد. البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه. دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض، 1990.
- العنزي، يوسف، وآخرون. مناهج البحث التربوي بين النظرية والتطبيق. مكتبة الفلاح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الكويت، 1999.
- وكسلر، د. (1983). السلوك والعدالة في العلاقات الاجتماعية. نيويورك: دار فري برس.
- ولستر، إ. (1983). نظرية الانصاف. بوسطن: دار هوتون ميفلين، ص. 83.
- النورةجي، ع. (1990). مبادئ العدالة الاجتماعية. الرياض: دار النهضة العربية، ص. 77.
- ياماموتو، س. (2014). توجه العقوبة. طوكيو: دار نشر جامعة طوكيو، ص. 6.
- جريدة الوقائع العراقيه - العدد ٤٥٥٠ بغداد .العراق ٢٠١٩.
- واينر، ب. (2006). نظرية الدافع والعاطفة (Weiner's Theory of Motivation and Emotion). بيروت: دار الكتاب الجامعي، ص. 70

ثانياً: المصادر الأجنبية

- Bernard, W. *Theories of Motivation from Mechanism to Cognition*. Rand McNally College Publishing Company, U.S.A, 1972.
- Block, J., and J. H. Block. "Nursery School Personality and Political Orientation Two Decades Later." *Journal of Research in Personality*, 2006, pp. 1–16.
- Bobo, L., and F. Licari. "Education and Political Tolerance: Testing the Effects of Cognitive Sophistication and Target Group Affect." *Public Opinion Quarterly*, vol. 53, 1989, pp. 285–308.
- Bonanno, G. A., and J. T. Jost. "Conservative Shift Among High-Exposure Survivors of the September 11th Terrorist Attacks." *Basic and Applied Social Psychology*, vol. 28, no. 4, 2006, pp. 311–323.
- Carney, D. R., J. T. Jost, S. D. Gosling, and J. Potter. "The Secret Lives of Liberals and Conservatives: Personality Profiles, Interaction Styles, and the Things They Leave Behind." *International Society of Political Psychology*, vol. 29, no. 6, 2008, pp. 807–840.
- Cattell, R. B. *A Critical Analysis of Cattell's Model of Personality*. PhD Thesis, Brunel University, 1978.
- Edwards, A. L. *Techniques of Attitude Social Construction*. 1961.
- Goldstein, D. H. *Social Psychology*. Academic Press, New York, 1980.
- Haidt, J., and J. Graham. "When Morality Opposes Justice." 2007.
- Hjelle, Larry A., and Danniel J. Ziegler. *Personality Theories: Basic Assumptions, Research and Applications*. 6th ed., MacGraw-Hill Book Company, Singapore, 1988.
- Hansell, J., and L. Damur. *Abnormal Psychology*. 2nd ed., John Wiley & Sons, U.S.A, 2009.
- Horn, John. "Raymond Bernard Cattell (1905–1998)." *American Psychological Association*, vol. 56, no. 1, Jan. 2001, pp. 71–72.
- Jost, J. T. "Revisiting the End of Ideology Claims: An Emerging Psychological Paradigm for the Study of Ideology." *Psicología Política*, no. 33, 2006, pp. 75–100.
- Cattell, Raymond B. *Personality: Systematic, Theoretical and Factor Study*. McGraw-Hill Book Company Inc., New York and London, 1965.
- Clark, McPhail. "Blumer's Theory of Collective Behavior: The Development of a Non-Symbolic Interaction Explanation." *Sociological Quarterly*, University of Illinois at Urbana-Champaign, vol. 30, no. 3, 1989.
- Collison, Earl. *Football: Crowd Violence in Scotland Analysed by the Value-Added Theory of Collective Behaviour*. University of Edinburgh, 1988.
- Cronbach, L. G., and G. C. Gleser. *Psychological Testing and Personal Decisions*. University of Illinois Press, 1965.

- Day, David V., William E. Cross Jr., Erika L. Ringseis, and Tamara L. Williams. "Self–Categorization and Identity Construction Associated with Managing Diversity." *Journal of Vocational Behavior*, 1999.